نشرة الشؤون الإنسانية
الأرض الفلسطينية المحتلة
تشرين الأول/أكتوبر 2017

OCHA

محتويات التقرير

أزمة الطاقة في غزة: تحسّن محدود يطرأ على مؤشرات المياه والصرف الصحي؛ والمخاوف من الأمراض المنقولة بالمياه ما تزال قائمة 3

وصول مقيد إلى أراض زراعية قد إستولى المستوطنون عليها على الرغم من الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية 7

أربعة تجمعات رعوية في شمال غور الأردن تواجه خطراً وشيكاً بترحيلها القسري 10

© - تصوير منظمة أوكسفام

منى وإثنان من أطفالها السبعة، هم أسرة فقيرة متضررة من إنقطاعات الكهرباء وشح المياه في مدينة رفح في قطاع غزة، تشرين الأول/أكتوبر 2017

القضايا الرئيسية

- إستمرار أزمة الكهرباء ونقص التمويل اللازم لتنفيذ التدخلات في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يعرّض 1.45 مليون شخص في قطاع غزة لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، بما فيها تلك الناجمة عن الفيضانات.
- على الرغم من إخلاء المستوطنين من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة، والتي تمّ الإستيلاء عليها أو مصادرتها رسمياً لإقامة المستوطنات أو توسيعها، فما يزال أصحابها الفلسطينيون يواجهون قيوداً مشددة في الوصول إلى أراضيهم.
- 171 فلسطينياً في أربعة تجمعات رعوية في شمال غور الأردن معرضون لخطر الترحيل القسري، بعد مصادقة محكمة العدل العليا الإسرائيلية على أوامر الهدم.
- على الرغم من التطورات الإيجابية المتصلة بإتفاق المصالحة بين فتح وحماس، فلم يفضِ هذا الاتفاق، حتى الآن، إلى إلغاء التدابير التي أدّت إلى التدهور الأخير الذي طرأ على الوضع الإنساني في غزة.

أبرز الأرقام في تشرين الأول/أكتوبر 2017

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	13
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	120
اسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)	0
اسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)	5
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	27
مهجرون في الضفة الغربية	60

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2017

551 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 48% من التمويل

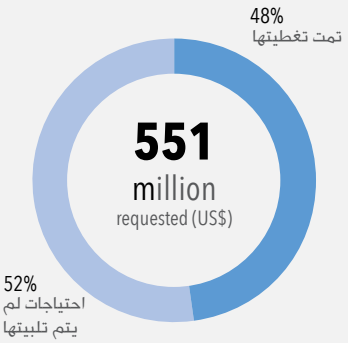

نظرة عامة

في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، سلّمت سلطات حماس السيطرة على معابر إيرز وكرم أبو سالم ورفح لحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية. ويُعَدّ هذا التسليم أهم خطوة عملية تمّ إتخاذها حتى الآن على صعيد تنفيذ إتفاق المصالحة الذي وقّعته فتح وحماس في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017 برعاية مصرية. ويحدّد هذا الإتفاق معالم الطريق الذي يقضي بإمكانية وضع حدّ للإنقسام الداخلي الفلسطيني الذي إستمر على مدى عقد من الزمن وإلى تحسين الظروف المعيشية في قطاع غزة، بما يشمل إمكانية رفع الحصار الإسرائيلي.

ومع ذلك، وحتى وقت كتابة هذه النشرة، لم يجرِ أي تغيير على أي من التدابير التي أدّت إلى التدهور الذي طرأ مؤخراً على الوضع الإنساني في قطاع غزة منذ نيسان/أبريل 2017، بما في ذلك تقليص السلطة الفلسطينية للتمويل المخصّص لتزويد الكهرباء من إسرائيل والإقتطاعات التي طالت رواتب موظفي القطاع العام. وللشهر السادس على التوالي، يحصل سكان قطاع غزة، البالغ تعدادهم مليونيّ نسمة، على الكهرباء لفترة لا تتجاوز أربع إلى ست ساعات في اليوم، مما له تأثيراً سلبياً على جميع جوانب حياتهم. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة الوضع في قطاع غزة، خلال زيارته إلى الأرض الفلسطينية المحتلة في آب/أغسطس، بأنه «أحد أسوأ الأزمات الإنسانية" التي شهدها في حياته.

تركّز نشرة الشؤون الإنسانية لهذا الشهر على الوضع في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، حيث أدّى وقود الطوارئ الذي قدمته الوكالات الإنسانية لـ154 مرفقاً حيوياً إلى تحسن طفيف في بعض المؤشرات الرئيسية في شهر أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، فما تزال هذه المؤشرات أدنى بكثير من المستويات المسجلة خلال الربع الأول من العام 2017، قبل إستفحال أزمة الطاقة. وعدا عن تأمين وقود الطوارئ، فإنّ ما يثير المزيد من القلق أن التدخلات التي تستدعيها الحاجة الملحّة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ما تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، مما يثير المخاوف من إحتمالية إنتشار الأمراض المنقولة بالمياه مع إقتراب أمطار الشتاء.

وفي الضفة الغربية، شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر عدداً من المستجدات على صعيد إقامة وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، التي طالما شكّلت أحد العوامل الكامنة وراء حالة الضعف الإنساني في أوساط الفلسطينيين. وشملت هذه المستجدات طرح مخططات لتشييد ما يزيد على 2,000 وحدة سكنية جديدة، بما فيها وحدات في مستوطنتين جديدتين من المقرّر نقل المستوطنين إليهما بعد أن تم إخلاءهم من بؤرتين إستيطانيتين غير مصرّح بهما (وهما ميغرون وعمونا) بأوامر قضائية.

Scan it!
with QR reader App

كما تتناول هذه النشرة بالتفصيل العقبات التي يواجهها المزارعون الفلسطينيون في الوصول إلى أراضيهم الخاصة في المناطق التي تمّ الإستيلاءعليها أو مصادرتها بصفة رسمية من أجل إقامة المستوطنات أو توسيعها، ثم جرى إخلاؤها عقب صدور قرارات من المحاكم الإسرائيلية بشأنها. وتستعرض المقالة ملامح الوضع الذي يعيشه المزارعون في قرية برقة، بمحافظة نابلس، والذين يُمنعون من الوصول إلى أراضيهم الخاصة التي تقع حول مستوطنة حومش، والتي تمّ إخلاءهافي العام 2005 في سياق 'خطة فك الارتباط' الإسرائيلية.

وتسلط نشرة الشؤون الإنسانية هذه الضوء على وضع أربعة تجمعات سكانية فلسطينية في شمال غور الأردن، والتي تؤوي ما يزيد على 170 شخصاً، نصفهم من الأطفال، حيث يتعرضون لخطر وشيك بترحيلهم قسراً منها. وقد جاء ذلك بعد رد الإلتماسات التي رفعها سكان هذه التجمعات مؤخراً إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، وهو ما يمهّد الطريق أمام هدم غالبية المنازل وغيرها من المباني القائمة في هذه التجمعات. وتقع التجمعات السكانية المتضررة في المنطقة (ج)، ومعظمها ضمن منطقة مصنفة كمنطقة للتدريب العسكري ('مناطق إطلاق نار')، حيث يُحظّر وصول الفلسطينيين إليها.

ويرتبط عدد من القضايا التي أثارها مساعد الأمين العام، ميروسلاف جينكا، في الإحاطة التي رفعها في شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى مجلس الأمن بِصلة بنشرة هذا الشهر. فبما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، أفاد مساعد الأمين العام بأن «الأمين العام تحدث إلى الرئيس عباس ورحّب بالتوقيع على الإتفاق الفلسطيني الداخلي. ويُعَدّ تنفيذه في الوقت المناسب والمساعي الملموسة التي ترمي إلى التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية ضرورياً من أجل تمكين الحكومة الفلسطينية في غزة على نحو فعال".وفيما يتعلّق بالضفة الغربية، أعاد السيد جينكا التأكيد على موقف الأمم المتحدة الذي يقضي «بأنّ جميع النشاطات الإستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تشكّل عقبة أمام السلام»، وحثّ إسرائيل على «وقف ممارسة أعمال الهدم، التي أدت إلى تهجير الآلاف من الأشخاص».

رحّب الأمين العام بالتوقيع على الإتفاق الفلسطيني الداخلي، ودعا إلى تنفيذه في الموعد، بما يشمله ذلك من تنفيذ المساعي الملموسة التي ترمي إلى التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

أزمة الطاقة في غزة: تحسّن محدود يطرأ على مؤشرات المياه والصرف الصحي؛ والمخاوف من الأمراض المعدية المنقولة بالمياه ما تزال قائمة

ساهم قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في كتابة هذا القسم

لم تزل إنقطاعات الكهرباء لفترات تتراوح من 18 إلى 20 ساعة يومياً في جميع أنحاء قطاع غزة خلال شهريّ أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر تقوّض القدرة على تقديم الخدمات الأساسية. ففي قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، أدّت المساعي المتواصلة التي بذلتها الوكالات الإنسانية إلى تزويد 154 مرفقاً حيوياً بوقود الطوارئ لتشغيل المولدات الإحتياطية إلى تحسّن محدود في بعض المؤشرات الرئيسية خلال شهر أيلول/سبتمبر بالمقارنة مع الشهور التي سبقته. فقد شهدت كمية المياه المزودة عبر الأنابيب للأسر زيادة طفيفة، كما طرأ تحسّن على عمل محطات تحلية المياه، إلى جانب تراجع بسيط في مستويات التلوث في مياه الصرف الصحي التي يجري تصريفها في البحر. ومع ذلك، فما تزال مؤشرات شهر أيلول/سبتمبر أدنى بكثير من المعايير المتدنية أصلاً والتي تمّ تسجيلها خلال الربع الأول من العام 2017.

ومع أنّ التمويل المخصّص لوقود الطوارئ كان مُرضياً، فما يزال تمويل تدخلات عاجلة أخرى في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يشهد نقصاً، مما يجعل الوضع العام محفوفاً بمخاطر بالغة. وتواجه المناشدة التي أُطلقت في مطلع شهر تموز/يوليو 2017 لتقديم التمويل العاجل لقطاع غزة والتي طُلب فيها 25 مليون دولار لتنفيذ التدخلات في قطاعات المياه والصرف الصحي والصحة والأمن الغذائي، عجزاً يصل إلى 10.8 مليون دولار، وهو مبلغ ضروري لتغطية المتطلبات غير المتصلة بالوقود. وتقدّر الوكالات العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بأنّ ما يقرب من 1.45 مليون شخص في قطاع غزة معرضون لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه بسبب إستهلاك المياه غير الآمنة. وخلال أشهر فصل الشتاء، قد تؤثر المخاطر الناجمة عن الفيضانات التي تسببها الأمطار وتداعياتها على نحو 500,000 شخص.

مع أنّ التمويل المخصّص لوقود الطوارئ يُعتبر مُرضياً، فما تزال تدخلات عاجلة أخرى في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تشهد نقصاً حاداً في التمويل، مما يجعل الوضع العام محفوفاً بمخاطر بالغة.

تزويد المياه لأغراض الإستهلاك المنزلي

تتسبب الإنقطاعات في الكهرباء منذ شهر نيسان/أبريل 2017 بشكل مباشر في إنقطاع إمدادات مياه الأنابيب عبر شبكات البلديات، حيث يقلص نقص الكهرباء إستخراج المياه الجوفية من الآبار، ويعوق تشغيل المعدات اللازمة لضخ المياه من خلال الشبكة، وضخها من الشبكة إلى خزانات المياه على أسطح المنازل بسبب إنخفاض الضغط، ولا سيما في المباني التي تتألف من عدة طبقات. وعلى مدى الشهور القليلة الماضية، كانت المياه المنقولة بالأنابيب تزوَّد لمدة تتراوح من أربع إلى ست ساعات مرة واحدة كل ثلاثة إلى خمسة أيام في معظم المناطق.

الحصول على المياه المزوّدة عبر الأنابيب
لتر واحد للفرد في اليوم

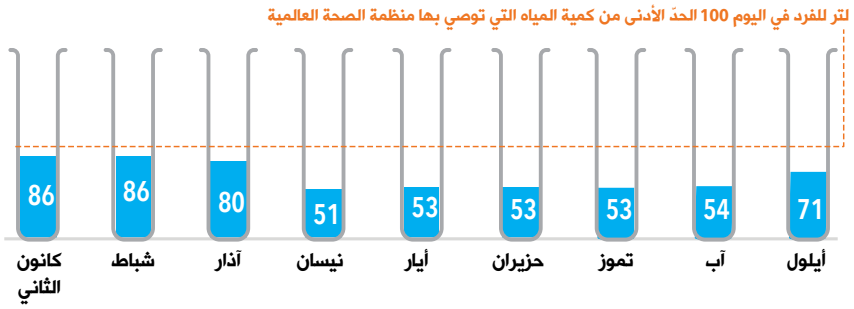

* تُستخدم المياه المنقولة بالأنابيب لأغراض منزلية أخرى غير الشرب والطهو لرداءة جودتها. ويعتمد الناس بصورة كبيرة على شراء مياه الصهاريج المحلّاة لأغراض الشرب والطهو من باعة المياه غير المعتمدين.

وبفضل زيادة تزويد وقود الطوارئ، بلغ متوسط كمية المياه المزوّدة للأُسر في شهر أيلول/سبتمبر 71 لتراً للفرد في اليوم، وهي زيادة تمثّل ٪34 بالمقارنة مع المتوسط الشهري الذي كان سائداً خلال الفترة الواقعة بين شهريّ نيسان/أبريل وآب/أغسطس، ولكن هذا المتوسط ما يزال أدنى من المتوسط المقابل في الربع الأول من هذا العام (84 لتر للفرد في اليوم)، وأدنى بكثير من المعيار الموصى به عالمياً، وهو 100 لتر للفرد في اليوم.[1]

وتمثّل هذه الأرقام متوسطاً ينطبق على جميع أنحاء قطاع غزة، مع أنها تخفي وراءها فروقاً واسعة حسب المنطقة. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط تزويد المياه في محافظة رفح 40 لتراً للفرد في اليوم خلال شهر تموز/يوليو 2017، وهو نصف الرقم المقابل في محافظة شمال غزة (80 لتر للفرد في اليوم). وبما أنّ محطة إستخراج المياه من الخزان الجوفي تقع في المنطقة الغربية من قطاع غزة، وتلك مسافة بعيدة عن رفح، يستدعي إنخفاض ضغط المياه توفير مضخات كهربائية، لحقت بها أضرار إضافية بسبب تزايد وتيرة إنقطاع الكهرباء.

كمية المياه في جميع محافظات غزة
لتر واحد للفرد في اليوم

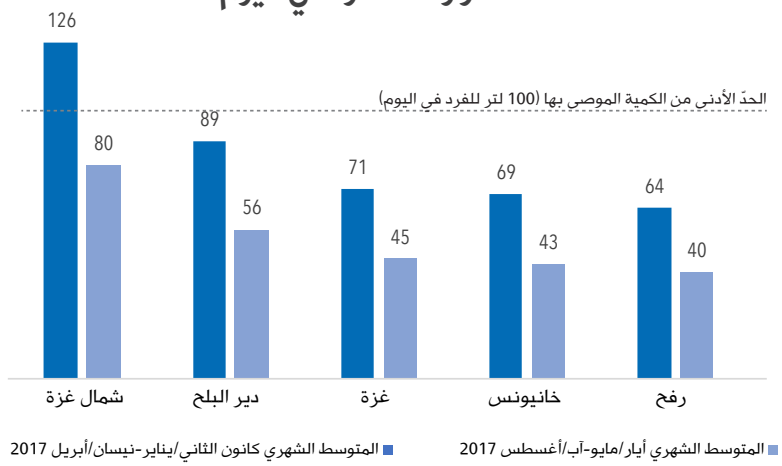

لا يملك نحو ٪90 من سكان قطاع غزة خياراً سوى شراء المياه المحلّاة لأغراض الشرب والطهو، بتكلفة تتراوح من 30 إلى 50 شيكلاً للمتر المكعب الواحد بالمقارنة مع 1.3-1 شيكل للمياه المزودة عبر الشبكة.

الحصول على المياه الصالحة للشرب

يُستعمل الماء المنقول عبر شبكات البلديات في معظمه لأغراض منزلية أخرى غير الشرب والطهو لأنه يحتوي على نسبة عالية من الملوحة بسبب الإستخراج الجائر من الخزان الجوفي في غزة، والذي يُعَدّ المصدر الوحيد للمياه الطبيعية. وفي هذه الآونة، تستوفي نسبة تقل عن ٪5 من جميع كميات المياه المستخرجة من الخزان الجوفي في غزة المعايير المعترف بها دولياً لمياه الشرب.

ونتيجة لذلك، لا يملك نحو ٪90 من سكان قطاع غزة خياراً سوى شراء المياه المحلّاة لأغراض الشرب والطهو من مزودي المياه من القطاع الخاص بصورة رئيسية. وعدا عن الواقع الذي يقول إن جودة هذه المياه موضع شك، فإنّ تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه المشتراة يتراوح من 30 إلى 50 شيكلاً، بالمقارنة مع 1.3-1 شيكل للمياه المزودة عبر الشبكة. وهذا يزيد من الأعباء المالية التي تواجهها الأسر الفقيرة.

كمية المياه المحلّاة المنتَجة
في الشهر بآلاف الأمتار المكعبة

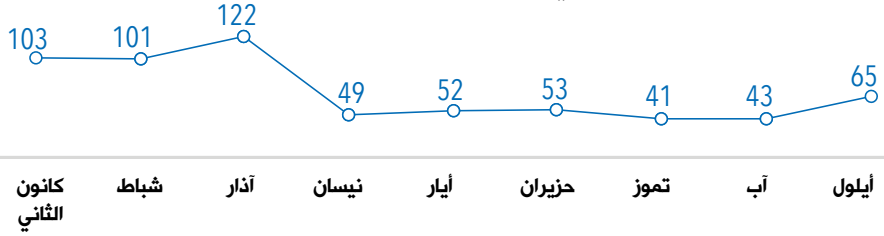

"ليس أمامنا من خيار سوى شراء المياه المحلّاة غالية الثمن"

منى، أم لسبعة أطفال، رفح

تسكن منى، التي تبلغ من العمر 44 عاماً، مع زوجها وأطفالها السبعة في حي عرابية في مدينة رفح. وتعتمد غالبية الأسر في هذه المنطقة على العمل في قطاع الزراعة، الذي يتقاضى العاملون فيه أجرهم بالساعة، بمن فيهم زوج منى. ومنى ربة منزل تعتني بطفلتيها ها سما، أربعة أعوام، وسارة، عامان تقريباً، بالإضافة إلى خمسة أطفال آخرين في سن الدراسة.

يتقاضى زوج منى مبلغاً يصل إلى 20 شيكلاً في اليوم، حيث يصرف معظمه على تأمين وجبة الطعام اليومية لأسرته، والتي تتألف في العادة من الخضار والحبوب، إلى جانب الحليب لأطفاله الصغار. «في أحيان كثيرة، لا آكل أنا وزوجي لكي نوفر الطعام لأطفالنا. وفي بعض الأحيان، أستبدل الحليب بالشاي عندما لا أملك ما يكفي من المال.» كما أن شراء الدواء عندما يمرض الأطفال يُعَدَ صراعاً بحد بذاته.

ومنذ شهر نيسان/أبريل، تحصل الأسرة على ثلاث ساعات من الكهرباء في اليوم، وليس ست ساعات كماكانت تزوَّد لها في السابق. وعلى خلاف معظم المنازل المجاورة، فان منزل منى موصول بشبكة المياه، ومن المفترض أن تزوَّد المياه المنقولة بالأنابيب للمنزل مرتين في الأسبوع لساعات قليلة. وتقول منى: «عملياً، نحن لا نحصل على المياه في معظم الأحيان». «فبسبب الضغط المنخفض، لا تصل المياه إلى الخزانات على السطح، وهي تستدعي توفير مضخة كهربائية، ولكن تزويد المياه والكهرباء نادراً ما يحدث في وقت واحد".

وتشتري منى، شأنها شأن معظم الأسر في المنطقة، المياه من بئر زراعية خاصة قريبة، والتي تكون أغلى بخمسة أضعاف من المياه التي تزودها البلدية وهي تفتقر إلى أي شكل من أشكال السلامة أو ضبط الجودة. وبعد أن أصيبَ الأطفال بداء الجيارديا المعوي والإسهال، وهما مرضان ينتقلان بالمياه، صارت منى تشتري المياه المحلّاة من بائع من القطاع الخاص. ويُعَدّ شراء 60 لتراً من المياه في اليوم لقاء 3 شواكل للتر الوحد أغلى بخمسين مرة تقريباً من المياه التي تزودها الشبكة ويستهلك ٪15 من دخل الأسرة. وتقول منى: «لا أعتقد أنّ هذا الماء أيضا نظيف جداً، ولكنه الخيار الوحيد".

© - تصوير منظمة أوكسفام

منى وهي تملأ زجاجة من المياه غير الصالحة للشرب من خزان في ساحة منزلها.

OXFAM

ساهمت منظمة أوكسفام، الشريكة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في كتابة هذا القسم

"بسبب الضغط المنخفض، لا تصل المياه إلى الخزانات على السطح، وهي تستدعي توفير مضخة كهربائية، ولكن تزويد المياه والكهرباء نادراً ما يجتمعان معاً."

وقد تسبّب التدهور الذي طرأ على إمدادات الكهرباء منذ شهر نيسان/أبريل في تقليص الإنتاج بصورة ملموسة في جميع محطات تحلية المياه في قطاع غزة إلى نسبة لا تزيد على 55٪ من طاقتها القصوى التي تبلغ 20,000 متر مكعب في اليوم. وكما هو الحال بالنسبة إلى إمدادات المياه المنقولة بالأنابيب، شهد إنتاج محطات التحلية زيادة متواضعة خلال شهر أيلول/سبتمبر، غير أنه ما يزال يقف عند نصف المستوى المسجل في شهر آذار/مارس 2017 تقريباً، قبل بداية الأزمة الحالية.

معالجة مياه الصرف الصحي

تركت طائفة متنوعة من العوامل، بما فيها العجز في إمدادات الطاقة والقيود التي تفرضها إسرائيل على الإستيراد في سياق الحصار، مرافق معالجة مياه الصرف الصحي عاجزةً عن العمل بكامل طاقتها. كما تسبّب إنقطاع الكهرباء الذي تضاعف منذ شهر نيسان/أبريل وما نجم عنه من تحديات في المواءمة بين عمل مختلف مكوّنات نظام الصرف الصحي، في تقويض قدرات هذه المرافق.

وقد أدّى هذا الوضع إلى تراجع جودة ما يقرب من 108 مليون لتر من مياه الصرف الصحي التي تُلقى في البحر المتوسط كل يوم، مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة التلوث في البحر ويزيد من المخاطر الصحية والبيئية.

وكانت مستويات التلوث التي خضعت للقياس في شهر أيلول/سبتمبر تقل بما نسبته 10٪ عن المتوسط الشهري في الفترة الواقعة بين شهريّ نيسان/أبريل وآب/أغسطس، غير أنها ما تزال أعلى من المتوسط الذي كان سائداً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2017، وأعلى بأكثر من أربعة أضعاف من المعيار الدولي للصحة البيئية.

إرتفع عدد الحالات الموثّقة للإصابة بمرض الإسهال بين الأطفال تحت سن الثالثة، وهو مؤشر عام على تدني مستوى إستهلاك المياه، بصورة ملحوظة بين شهريّ نيسان/أبريل وتموز/يوليو، وبدأ في الإنخفاض منذ شهر آب/أغسطس.

المخاوف من الأمراض المنقولة بالمياه

لقد تسبب تراجع كميات المياه المتوفرة لأغراض الشرب وغيره من الأغراض المنزلية، عبر الشبكة أو من خلال محطات التحلية، في تفاقم المخاطر الصحية، ولا سيما في أوساط الأسر الفقيرة. وتشمل هذه المخاطر خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه بسبب إستهلاك المياه الملوثة و/أو نتيجة للتراجع الذي يطرأ على ممارسات النظافة الصحية.

ويُعَدّ مرض الإسهال المنتشر بين الأطفال تحت سن الثالثة مؤشراً عاماً على تدني مستوى إستهلاك المياه. فقد إرتفع عدد الحالات الموثّقة بصورة ملحوظة منذ شهر نيسان/أبريل وقفز إلى ما يزيد على 4,200 حالة في شهر تموز/يوليو. وإنخفض عدد هذه الحالات إلى نحو 4,000 حالة في شهر آب/أغسطس و3,300 حالة في شهر أيلول/سبتمبر. ويمكن أن يكون هذا الإنخفاض بسبب العمل المتواصل على توزيع وقود الطوارئ، وما قترن به من تراجع الطلب مع نهاية فصل الصيف.

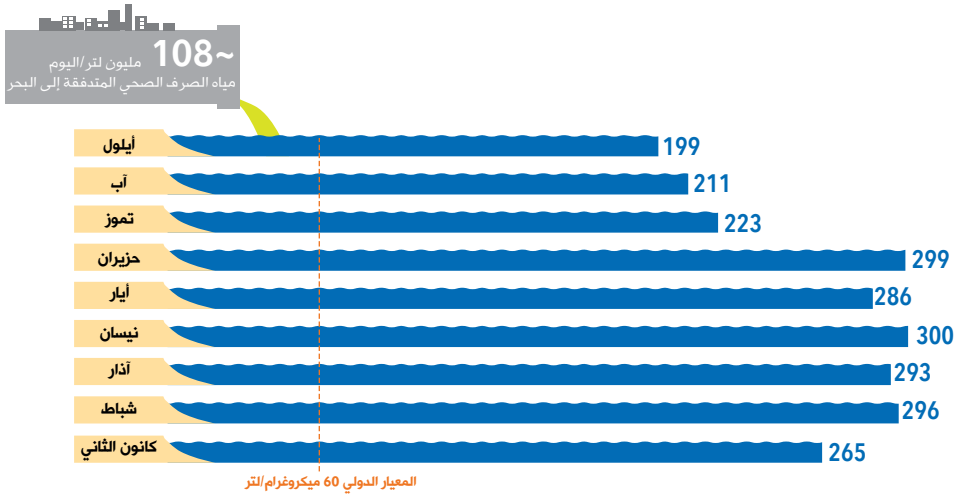

* يمثّل الطلب على الأكسجين البيولوجي مؤشرًا على مستويات تلوث المياه، التي ترتبط بمدى كفاءة معالجة مياه الصرف الصحي.

وصول مقيّد إلى أراض زراعية قد إستولى المستوطنون عليها على الرغم من الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية

يش דין
Yesh Din يش دين
Volunteers for Human Rights

ساهمت منظمة «يش دين»، الشريكة في مجموعة الحماية في كتابة هذا القسم

مصادرة الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكيةً خاصةً لغايات إقامة المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها هي ظاهرة شائعة منذ بداية الإحتلال الإسرائيلي.[3] وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بات المستوطنون الإسرائيليون ينفذون هذه الإجراءات بصورة رئيسية دون إذن أو تفويض رسمي، ويجري ذلك في الغالب بإذعان ودعم نشط من السلطات الإسرائيلية. وقد دفع ما نجم عن ذلك من فقدان الممتلكات ومصادر سبل العيش، وتقييد الوصول إلى الخدمات ونطاق من التهديدات التي طالت الحماية الواجبة للسكان إلى المطالبة بتقديم المساعدات وتوفير تدابير الحماية لهم من قبل المجتمع الإنساني.[4]

وفي العديد من الحالات، فاز أصحاب الأراضي الفلسطينيون المتضررون من توسيع المستوطنات، وبدعم من منظمات حقوق الإنسان، بأحكام قضائية أو قرارات إدارية تقضي بإثبات ملكيتهم لقطع محددة من الأراضي وتأمر بإزالة المتعديين من المستوطنين أو إلغاء أوامر المصادرة الصادرة بشأنها. ومع ذلك، بقيت هذه الأحكام «حبراً على ورق» في أحيان كثيرة وبقي أصحاب الأراضي عاجزين عن الوصول إلى أراضيهم أو زراعتها حتى بعد إخلاء المستوطنين منها.

أقيمت بؤرة عمونا الإستيطانية في منطقة يملكها فلسطينيون من قرية عين يبرود (رام الله). وقد تمّ إخلاء هذه البؤرة الإستيطانية في شهر شباط/فبراير 2017 عقب معركة قضائية طال أمدها انتهت بإصدار حكم من محكمة العدل العليا لصالح أصحاب الأرض الفلسطينيين. وبعد إخلائها مباشرة، أصدر الجيش الإسرائيلي «أمراً بشأن تعيين الحدود»، حيث حظر بموجبه على أي شخص (وبما يشمل الإسرائيليين والفلسطينيين) دخول المنطقة لمدة عامين.

ورداً على إستئناف رفعته منظمة متطوعون لحقوق الإنسان ("يش دين") بالنيابة عن أصحاب الأراضي، صرّح الجيش الإسرائيلي: «في ضوء القلق الحقيقي من التوتر في الميدان»، يتطلب الدخول إلى المنطقة «تنسيقاً مسبقاً»، والسياسة المقررة لمنح هذا التنسيق في هذه المرحلة «محدودة جداً».[5]

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وسعت السلطات الإسرائيلية شرط «التنسيق المسبق» بإعتباره شرطاً يجب على المزارعين الفلسطينيين الوفاء به لكي يتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم الواقعة بالقرب من المستوطنات.[6] وتقوّض هذه الممارسة، التي لا تتيح سوى إمكانية محدودة للوصول (على مدى أيام قليلة في السنة في معظم الحالات)، وتقوّض النشاطات الزراعية، وتهدّد سبل عيش المزارعين وتفرض العقاب على المزارعين المتضررين من عنف المستوطنين، عوضاً عن إنفاذ القانون للمستوطنين الذين يرتكبون أعمال العنف.

© - تصوير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

مزارعون من برقة وهم يزيلون الحجارة التي أغلق بها المستوطنون الطريق المؤدي إلى أراضيهم، برقة، نابلس، تشرين الأول/أكتوبر 2017

وفي حالات أخرى، تتسبب أعمال العنف والترهيب المُنهجة التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون، وهم في الغالب مسلحون، في إعاقة المزارعين الفلسطينيين أو منعهم من الوصول إلى أراضيهم في المناطق التي تمّ إخلاءها. ومن الأمثلة على ذلك الأراضي الخاصة التي يملكها فلسطينيون من قرية برقة (نابلس)، حيث أقيمت مستوطنة حومش وأُخليت لاحقاً في العام 2005 (أنظر إلى دراسة الحالة).

وهناك حالات مماثلة يواجه فيها المزارعون الفلسطينيون قيوداً رسمية أو غير رسمية مفروضة على الوصول إلى أراضيهم على الرغم من الأحكام القضائية التي أبطلت إستيلاء المستوطنين عليها. وتشمل هذه الحالات بؤرتيّ ميغرون وأولبانا الإستيطانيتين (بيت إيل)، وكلاهما في محافظة رام اللّه، وقطع الأراضي المحددة الواقعة ضمن حدود مستوطنات عوفرا وألون موريه وشيلو أو حولها في محافظتيّ رام اللّه ونابلس.

وتشكّل مصادرة الأراضي الخاصة لغايات النشاطات الإستيطانية مخالفة لمجموعة من أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبحسب ما بيّنا أعلاه، فعلى الرغم من أنّ بعض الفلسطينيين حالفهم النجاح في إثبات ملكيتهم من خلال وسائل الإنتصاف القانونية، فقد ثبت أن ترجمة الأحكام القضائية إلى وقائع على الأرض يواجه تحديات كثيرة. وفي بعض الحالات، سعت الحكومة الإسرائيلية إلى تنظيم إجراءات المصادرة بأثر رجعي من خلال سن تشريعات جديدة.[7]

حالة برقة

تتسبب أعمال العنف والترهيب المُنهجة التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون، الذين يكونون مسلحين في أحيان كثيرة، في إعاقة المزارعين الفلسطينيين أو منعهم من الوصول إلى أراضيهم في المناطق التي تمّ إخلاءها .

تمّ إقامة مستوطنة حومش في العام 1978 على أراضي خاصة للفلسطينيين من سكان قرية برقة جرى الإستيلاء عليها لـ«أغراض عسكرية». وقد تمّ إخلاء هذه المستوطنة في العام 2005، في سياق خطة فك الإرتباط، وجرى هدم معظم المنازل وشبكات البنية التحتية التي كانت قائمة فيها.[8]

لم تقم السلطات الإسرائيلية بإلغاء الأمر العسكري الذي صدر بشأن الإستيلاء على الأراضي التي كانت المستوطنة السابقة مقامة عليها. ومع ذلك، أطلقت وزارة الزراعة الفلسطينية، بعد سنة تقريباً من

إخلائها، مشروعاً لإعادة تأهيل الأراضي من أجل السماح لأصحابها بإستعادة إمكانية الوصول إلى الأراضي وإستئناف زراعتها في المنطقة الواقعة في محيط المنطقة المبنية من المستوطنة التي تمّ إخلاءها، وليس داخلها.

ومنذ العام 2011، شرعت مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين، الذين تفيد التقارير بأنهم من كلية دينية قريبة (يِيشيفات حومش)، في زيارة المنطقة بصورة منتظمة ومهاجمة المزارعين الفلسطينيين أو مضايقتهم، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم وتخريب ممتلكاتهم. وفي حوادث متفرقة، إدّعى ممثلون عن المستوطنين أن وصول المزارعين إلى المنطقة كان غير قانوني لأنّ الأرض لم تزل مصادرة لأغراض عسكرية.

ووفقاً لأبي قتيبة، وهو أحد أصحاب الأراضي، إنتقلت مجموعة تضم 12-8 مستوطناً إلى مغارة قريبة وأقاموا فيها خيام بغرض مراقبة المنطقة بإستمرار. وعندما يحاول المزارعون الوصول إلى أراضيهم، يقترب المستوطنون منهم أو يهددونهم بالسلاح أو يلقون الحجارة عليهم أو يعتدون عليهم جسدياً. وفي حالات قليلة حاول فيها المزارعون الدخول إلى أراضيهم بأعداد كبيرة لضمان سلامتهم، إستدعى المستوطنون الجيش الذي أبعد المزارعين الفلسطينيين عن المنطقة بحجة أنها منطقة عسكرية مغلقة.

منذ العام 2011، شرعت مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين، الذين تفيد التقارير بأنهم من كلية دينية قريبة (يِيشيفات حومش)، في زيارة برقة بصورة منتظمة ومهاجمة المزارعين الفلسطينيين أو مضايقتهم، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم وتخريب ممتلكاتهم.

وفي شهر أيار/مايو 2013، وبعد إلتماس رفعته منظمة «يِيش دين» إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية بالنيابة عن المزارعين من قرية برقة، ألغت السلطات الإسرائيلية أمر المصادرة الذي صدر في العام 1978. وبعد ذلك بشهور قليلة، ألغت السلطات أمراً يصنّف المنطقة كمنطقة

"لو كنت أستطيع الوصول إلى أرضي، لجنيتُ 8,000 شيكل من موسم قطف الزيتون"

مزارع من برقة

يقول أبو قتيبة، أحد أصحاب الأراضي وأب لثلاثة أطفال، وهو يشير إلى أرضه: «في العام 2008، زرعت مئتي شجرة لوز. وفي العام 2011، إقتلعها المستوطنون الإسرائيليون كلها، بإستثناء 60 شجرة منها. وبعد ذلك بثلاث سنوات، زرعت 150 شجرة زيتون. وبعدما بلغت هذه الأشجار ثلاث سنوات من عمرها، جاء المستوطنون الإسرائيليون وقطعوها، مع أشجار اللوز الستين".

ويقول أبو قتيبة: «لو كنت أستطيع الوصول إلى أرضي، في هذا الوقت من السنة، لجنيت ربحاً يصل إلى 8,000 شيكل من موسم قطف الزيتون، ولكان بإمكاننا أن نطلق مشاريع كثيرة في هذه الأرض، مثل تربية الأبقار وزراعة الخضار الموسمية وغيرها. هناك الكثير من الإمكانيات".

وعندما سُئل عما إذا كان قد رفع شكوى بحق المستوطنين الإسرائيليين لدى مركز الشرطة الإسرائيلية، بعد هجوم تعرّض له، قال أبو قتيبة:

"في شهر نيسان/أبريل 2017، بعد أن إعتدى مستوطن إسرائيلي جسدياً عليّ، رفعتُ شكوى لدى مركز الشرطة الإسرائيلية في حوارة، بمساعدة منظمة «يِيش دين». كما رافقني ممثل عن مكتب الإرتباط اللوائي الفلسطيني. وكان لدي صورة للمستوطن الإسرائيلي الذي هاجمني، حيث إلتقطتها على هاتفي النقال. وخلال الإجتماع، قال الضابط الإسرائيلي أنّ الشكوى لن تعود عليّ بأي فائدة، بل على العكس من ذلك، فإنها سوف تثير المزيد من المشاكل حيال قدرتي على الوصول إلى أرضي، ملمّحاً إلى إصدار الأوامر التي تحظر وصولي إلى أرضي بصورة فعلية. وإنتهى بي المطاف إلى سحب الشكوى التي رفعتها خوفاً من التداعيات المترتبة عليها. والمضحك في الأمر أنني عندما قدّمت طلباً للحصول على بطاقة ممغنطة[9]، رُفض طلبي بحجة إعتراض الشرطة عليه".

عسكرية مغلقة، مما أدى إلى إزالة جميع العقبات القانونية التي كانت مفروضة أمام أصحاب الأراضي في الوصول إلى أراضيهم والإنتفاع بها. وعلى الرغم من هذه الخطوات القانونية، فما يزال الواقع القائم على الأرض على ما هو دون تغيير، ويواصل المستوطنون الإسرائيليون تنفيذ نشاطاتهم دون هوادة.

أربعة تجمعات رعوية في شمال غور الأردن تواجه خطراً وشيكاً بترحيلها القسري

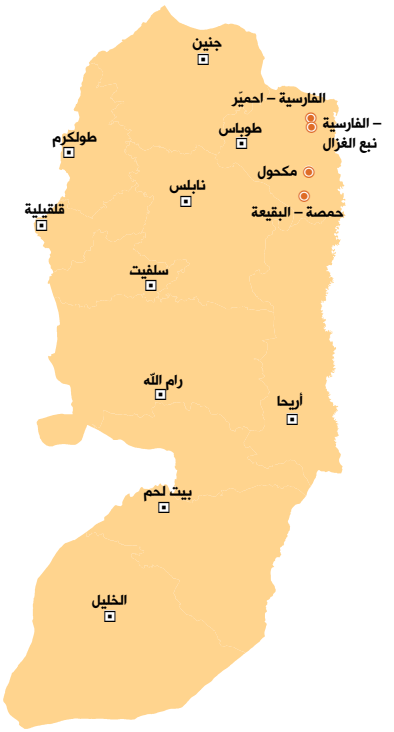

في شهر تشرين الأول/أكتوبر، صدرت أحكام في دعاوى قضائية رُفعت إلى محكمة العدل الإسرائيلية بشأن أربعة تجمعات فلسطينية في شمال غور الأردن لصالح هدمها بسبب عدم وجود تراخيص لبنائها، التي لا تمنحها السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين إلاّ في حالات نادرة. ونتيجةً لذلك، بات ما يزيد على مئتي مبنى، 26٪ منها موّلته جهات مانحة، مهدّدة بالهدم، في تجمعات مكحول، وحمصة-البقيعة، والفارسية-احميّر، والفارسية-نبع الغزال. وبات ما يقدَّر عددهم بـ171 شخصاً، 50٪ منهم أطفال، يواجهون خطراً وشيكاً بتهجيرهم من هذه التجمعات. وتُعَدّ أعمال الهدم أو التهديد بالهدم، وما يترافق معها من سياسات التخطيط التمييزية التي تجعل من شبه المستحيل على السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) الحصول على تراخيص البناء، من جملة السياسات الإسرائيلية التي قال الأمين العام أنها تخلق بيئة قسرية تفرض الضغط على الفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل عن تجمعاتهم السكانية وتثير خطر الترحيل القسري.

"سنواصل العيش هنا إن شاء اللّه. فليس في وسعي أن أتخيل أن أُطرَد من هنا. إنّ ذلك أشبه ما يكون بإخراج سمكة من الماء".

وتقع التجمعات السكانية الأربعة المذكورة في المنطقة (ج)، التي لا يغطي مخطط تنظيمي واحد أُعِدّ للتجمعات الفلسطينية فيها سوى 1٪ من مساحة هذه المنطقة بأسرها.[10] وهناك في هذه الآونة ما يزيد على 12,500 أمر هدم صدرت بحق المباني الفلسطينية في المنطقة (ج)، وهي بإنتظار تنفيذها. وقبل صدور الأحكام القضائية الأخيرة عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية، طلب المحامون الموكَّلون عن هذه التجمعات تمديد تجميد أوامر الهدم العالقة من أجل تمكينهم من تقديم مخططات هيكلية تفصيلية إلى التجمعات المذكورة.[11] وقد رفضت المحكمة طلب المستدعين بتمديد تجميد أوامر الهدم. ومع ذلك، أصدرت المحكمة في يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر أمراً مؤقتاً في قضية تجمّع مكحول، حيث قضت فيه بمنع تنفيذ أعمال الهدم حتى تاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2017.

ويجري إستهداف شمال غور الأردن بحملات هدم متعددة. فقد أدّت موجة من أعمال الهدم التي طالت تجمّع مكحول منذ العام 2013 إلى مغادرة نصف سكان هذا التجمّع: خمس من أصل عشر أسر. وبات من تبقى من هذه الأسر، التي تتألف من 29 شخصاً، منهم 15 طفلاً، في أوضاع هشّة: حيث يواجه ما يقرب من 47 مبنى، من بينها 11 مبنى تمّ تمويله من قبل جهات مانحة، خطر الهدم المحتمل. وتشمل هذه المباني: سبعة مبان سكنية، و16 حظيرة مواشي وخمسة مبانٍ لتخزين العلف اللازم لإطعام 1,110 رؤوس من الأغنام في التجمّع، وخمس مطابخ خارجية وخمس أفران لخبز الطابون، وأربعة مراحيض وخمس وحدات من الألواح الشمسية لتوليد الطاقة (أنظر إلى دراسة الحالة أدناه).

لقد خسرنا الدعوى التي رفعناها أمام المحكمة مرة أخرى.

يقول السيد بشارات، في سياق وصف تجربته: «عشتُ في مكحول على مدى السنوات الإثنتي عشرة الماضية، ولكنني ترعرعت في منطقة تسمّى الرواق القريبة من حمصة-البقيعة، وهي على بُعد عدّة كيلومترات من هنا. في العام 1998، عندما كان عمري 21 عاماً، رأيت جرافة تابعة للجيش الإسرائيلي أول مرة وهي تدمّر بيتنا وحظائر مواشينا في الرواق، حيث كان والداي وأجدادي يسكنون منذ العقد الرابع من القرن الماضي. وأتذكر كيف هدموا أو صادروا خيامنا وحظائر مواشينا، حتى أنهم إستخدموا الجرافة في تدمير خزانات مياهنا وصادروا صهريج المياه خاصتنا".

"أعدنا بناء منازلنا ورفعنا دعوى أمام المحكمة ضد أعمال الهدم. وبعد ذلك بخمس سنوات، في شهر تموز/يوليو 2003، أبلغنا محامينا بأننا خسرنا قضيتنا أمام المحكمة لأن المنطقة كانت مصنفة كمنطقة عسكرية مغلقة. وبين شهريّ آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2003، أُجبرنا كلنا على هدم منازلنا وعلى الإنتقال إلى تجمعات قريبة منا. وقد إنتقلتُ إلى الحديدية، وبعدها بسنتين إلى مكحول. وتزوجت في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبعد ذلك بشهرين، هدم الجيش الإسرائيلي كل ما بقي قائماً في الرواق، بما في ذلك عدّة حظائر للمواشي، وخزانات مياه وثلاثة أشجار، وطمرها بالتراب".

"لم نتخلَّ عن الرواق كلياً، ولكن الحياة تغيرت. في الأيام الخوالي، كنتَ ترى أكثر من 35 جراراً تعمل خلال موسم الحراثة وأكثر من 15 حصّادة و20 جراراً خلال موسم الحصاد. كان وقتاً تغمره السعادة مع العشرات من الناس. أما الآن، فهذه المنطقة خالية في معظمها. فلم يتبقَّ سوى خمس أو ست عائلات من مكحول والحديدية تزرع ما يقرب من 7,000 دونم في هذه المنطقة. وتوقفت العائلات الأخرى، التي كانت تنحدر من طمون في غالبيتها، عن زراعة الأراضي في المنطقة بعد حفر الأنفاق وفرض قيود أخرى على الوصول على إمتداد الحدود الغربية لغور الأردن في العام 2000.

"أسكن في مكحول مع زوجتي وأطفالي السبعة. والأراضي هنا أراضٍ خاصة تعود ملكيتها لفلسطينيين، كما هو الحال في الرواق. ولديّ عقد إيجار مع مالك الأرضِ الفلسطيني، وهو من طوباس، وأدفع إيجاراً سنوياً يبلغ 250 ديناراً أردنياً. وفي العام 2013، وقبل أيام قليلة من الهدم الجماعي في مكحول، أبلغنا المحامي أن القضية التي كنا قد رفعناها أمام المحكمة من أجل إضفاء صفة قانونية على المباني التي نملكهاقد تمّ رفضها.[12] وكانت هذه تجربة الهدم الثانية التي شهدتها في حياتي. وبعد سلسلة من أعمال الهدم والمصادرات، بما فيها المساعدات الإنسانية، أعدنا بناء مبانينا وحياتنا هنا. ولكن عائلة واحدة رحلت. وفي العام 2015، هُدمت منازل أربع من أصل تسع أسر بقيت هنا. وقد رحلت أسرتان من هذه الأسر. كما رحلت أسرتان أخريان في وقت لاحق. ويبدو أن أعمال الهدم أو الخوف منها قد ألقت بحمل ثقيل على تلك الأسر. وقد بقيت خمس أسر في مكحول، من بينها أسرتي".[13]

"وفي مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أبلغنا المحامي الذي وكّلناه بأننا خسرنا الدعوى التي رفعناها أمام المحكمة مرة أخرى. وقال لنا أن نتوقع الهدم في أي وقت الآن، بصرف النظر عن الإستئناف الذي رفعه ضدّ هذا الحكم أمام محكمة العدل العليا. وأنا أعزّي نفسي وأقول إنني سوف أعيد بناء منزلي. ولكنهم لو هدموا منزلنا في الشتاء مع هطول الأمطار وفي الجو القارس، فسوف يكون لذلك آثار شديدة الضرر على أسرتي".

"الرعي هو مصدر الدخل الرئيسي لأسرتي. ففي العام 2000، إشتريت 30 خروفاً، وأملك الآن 350 من الخراف. وفي حال هدم الجيش الإسرائيلي منازلنا وطردنا من مكحول، فقد أضطر إلى الإنتقال إلى منطقة عاطوف، غرب الخنادق. وأراضي الرعي في تلك المنطقة محدودة، وقد أضطر إلى بيع بعض من ماشيتي، وهو ما من شأنه أن يخلّف آثاراً خطيرة على أسرتي. والمنطقة هناك مصنفة منطقة (ج) أيضاً، ولكنها ليست مستهدفة بأعمال الهدم بصورة كبيرة كما هو الحال في مكحول.

وأضاف السيد بشارات: «سنواصل العيش هنا إن شاء اللّه. فليس في وسعي أن أتخيل أن أُطرَد من هنا. إن ذلك أشبه ما يكون بإخراج سمكة من الماء".

تمّ إجراء المقابلة في يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017

© - تصوير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)

عائلة بشارات وهي تقف أمام مسكنها الذي يواجه التهديد الوشيك بهدمه، مكحول، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017

"لا يستدعي الترحيل القسري بالضرورة إستخدام القوة من جانب السلطات، ولكن يمكن تنفيذه من خلال ظروف محددة تترك الأفراد أو التجمعات دون خيار أمامها سوى الرحيل؛ وهذا ما يعرف بالبيئة القسرية".

الأمين العام، آذار/مارس 2017.

ومن بين الأسر المقيمة في تجمّع حمصة-البقيعة، تضررت ثلاث أسر تتألف من 26 فرداً، من بينهم 18 طفلاً، حيث يواجه 21 مبنى، من بينها مبنيان تمّ تمويلهما من قبل جهات مانحة، التهديد الوشيك بهدمها. وهذه المباني تشمل: ثلاثة مبانٍ سكنية، وتسع حظائر للماشية، وستة مبانٍ لتخزين العلف اللازم لإطعام 750 رأساً من الأغنام التي تملكها هذه الأسر، وثلاثة مطابخ، وثلاثة أفران لخبز الطابون ووحدتان من الألواح الشمسية لتوليد الطاقة.

وفي تجمّع الفارسية-احميّر، تواجه 16 أسرة، يقدَّر عدد أفرادها بـ84 فرداً، من بينهم 41 طفلاً، خطر التهجير منه. فهناك أوامر بإنتظار تنفيذها لهدم المباني التي تملكها هذه الأسر، وعددها 97 مبنى، من بينها 27 مبنى تمّ تمويله من قبل جهات مانحة. وتشمل هذه المباني 25 مبنى سكنياً، و17 حظيرة للمواشي، وثمانية مبانٍ لتخزين العلف اللازم لإطعام 500 رأس من الأغنام التي تعود ملكيتها لتلك الأسر، و12 مطبخاً، وثمانية أفران لخبز الطابون، و14 مرحاضاً و12 وحدة من الألواح الشمسية لتوليد الطاقة.

وفي تجمّع الفارسية-نبع الغزال، تواجه سبع من أصل عشر أسر، تضم 32 فرداً، بمن فيهم 16 طفلاً، التهديد بتهجيرها من هذا التجمّع. كما باتت المباني الثلاثون التي تملكها هذه الأسر بدون حماية من خطر هدمها. وتشمل هذه المباني: سبعة مبان سكنية، وستة حظائر للمواشي، وثلاثة مبانٍ لتخزين العلف الضروري لإطعام نحو 750 رأساً من الأغنام التي تملكها تلك الأسر، وأربعة مطابخ، وثلاثة أفران لخبز الطابون وثلاثة مراحيض. وقد موّلت الجهات المانحة تشييد 14 مبنى من المباني التي يتهددها خطر الهدم.

وتقع تجمعات حمصة-البقيعة، والفارسية-نبع الغزال والفارسية-احميّر، بمجموعها أو أجزاء منها، في مناطق أُعلن عنها 'مناطق إطلاق نار'. وسكان هذه التجمعات ليسوا سوى قلّة من نحو 6,200 فلسطيني يقطنون في 38 تجمعاً بدوياً أو رعوياً يقع معظمها في مثل هذه المواقع في المنطقة (ج). وهذه التجمعات هي بعضاً من أكثر التجمعات السكانية الضعيفة في الضفة الغربية، حيث يعاني سكانها من إمكانية محدودة أو صعبة في الحصول على خدمات التعليم والخدمات الصحية، والبنية التحتية اللازمة لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. كما تتعرض هذه التجمعات لإجراءات 'الإ نتقال المؤقت' بسبب الأنشطة العسكرية: فقد جرى إخلاء تجمّع حمصة-البقيعة أكثر من 38 مرة بسبب التدريب العسكري على مدى السنوات الخمس الماضية.

في تجمع الفارسية-احميّر، تواجه 16 أسرة، يقدَّر عدد أفرادها بـ84 فردًا، من بينهم 41 طفلًا، خطر التهجير منه. فهناك أوامر بإنتظار تنفيذها لهدم المباني التي تملكها هذه الأسر، وعددها 97 مبنى، من بينها 27 مبنى موّلته جهات مانحة.

الهوامش

1. جميع الأرقام المتصلة بقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مقدمّة من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالنيابة عن مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ما لم ترِد الإشارة إلى خلاف ذلك.

2. يقدرّ أن نسبة التسرب من شبكة المياه تتسبب في فقدان ما نسبته ٪33 من المياه المنتجة من مصادرها قبل أن تصل إلى المنازل.

3. حتى العام 1979، كانت الطريقة الرئيسية المتبعة في إقامة المستوطنات الإسرائيلية تجري من خلال الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة لـ"أغراض عسكرية". ومع ذلك، أجبر حكم تاريخي صدر عن المحكمة العليا السلطات الإسرائيلية على وقف هذه الممارسة والإعتماد على ما يسمى "أراضي الدولة".

4. أنظر إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "تأثير توسيع المستوطنات الإسرائيلية القائم لفرض الأمر الواقع على الأوضاع الإنسانية "، نشرة الشؤون الإنسانية، شباط/فبراير 2017.

5. رسالة وجّهها المستشار القانوني للضفة الغربية إلى المحامي شلومو زاخري، أحد أعضاء الطاقم القانوني في منظمة "يبش دين"، 2 تموز/يوليو 2017، ردًا على طلب لتنسيق إجتماع مع مقدّمي الإلتماس: محكمة العدل العليا، القضية رقم 9499/08 مريم حسن عبد الكريم حمد ضد وزير الدفاع.

6. وفقًا للسلطات الإسرائيلية، يُشترط التنسيق المسبق لوصول الفلسطينيين إلى مناطق محددة من أجل تقليص التوتر وضمان سلامة المزارعين الفلسطينيين.

7. في 7 شباط/فبراير 2017، صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون التسويات، الذي ينص على إضفاء صفة قانونية على المستوطنات المقامة دون تصريح على الأراضي الفلسطينية الخاصة بأثر رجعي، شريطة الوفاء ببعض الشروط المحددة. وقد جرى تعليق تنفيذ هذا القانون إلى حين صدور قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأنه.

8. تضمنت خطة فك الإرتباط إخلاء جميع المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية من جانب واحد من قطاع غزة، بالإضافة إلى أربع مستوطنات إسرائيلية في شمال الضفة الغربية.

9. بطاقة هوية تصدرها السلطات الإسرائيلية، وتُعدّ شرطًا مسبقًا للحصول على تصريح للدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، التي يُمنع السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول إليها دون الحصول عليه.

10. كان متوسط معدل الموافقة على الطلبات التي يقدمها الفلسطينيون للحصول على تراخيص البناء في المنطقة (ج) في الفترة الممتدة بين العام 2007 و2016 يقل عن ٪4.

11. وحتى هذا التاريخ، جرى إعداد 110 مخطط هيكلي للتجمعات السكانية الواقعة في المنطقة (ج). ومن شأن هذه المخططات، في حال الموافقة عليها، أن تعزز قدرة سكان هذه التجمعات على الحصول على تراخيص البناء إلى حدّ كبير. ومع ذلك، لم توافق الإدارة المدنية الإسرائيلية إلاّ على خمسة من المخططات الـ110 التي قُدمّت لها. وما يزال 96 طلبًا آخر قيد الدراسة لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية منذ فترة تزيد على 18 شهرًا.

12. أنظر إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "التقرير الأسبوعي، 16-10 أيلول/سبتمبر 2013"، وهو منشور على الرابط:

13. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2013_09_19_arabic.pdf

14. بالإضافة إلى الأسر الخمس التي رحلت عن مكحول على مدى السنوات الأربع الماضية، كانت عشر أسر أخرى قد إنتقلت من هذا التجمّع في سنوات سابقة بسبب القيود المفروضة على التنقل والتخطيط في بيئة قسرية أفرزت آثارًا وخيمة على وصول سكان التجمّع إلى أراضي الرعي ومصادر المياه. للإطّلاع على المزيد من المعلومات، أنظر إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية"، أيلول/سبتمبر 2012"، ص. 25-24، وهو منشور على الرابط:

15. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf